

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ
وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾
صدق الله العلي العظيم

سورة الحشر: ٨



جامعة الأديان والمذاهب
كلية القانون

رسالة الماجستير
فرع القانون

حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

إعداد
علي حسين نايف الحسين

الأستاذ المشرف
الدكتور خير الله پروين

فبراير ٢٠٢٣ م



دانشگاه ادیان و مذاهب

دانشکده حقوق

پایان نامه کارشناسی ارشد

رشته حقوق

حق پناهندگی بین شریعت اسلامی و قانون موضوعه

نگارش

علی حسین نایف الحسین

استاد راهنما

دکتر خیرالله پروین

بهمن ۱۴۰۱

الأصالة

المحضر المناقشة

الاهداء

قربة إلى الله تعالى، وإلى من سماها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بأم أبيها.. سيدة نساء العالمين.. فاطمة الزهراء(ع)...والى زوجاتي التي سهرن على خدمتي طول مدة البحث...والى جميع من شاطرنى العناء في سبيل انجاز هذا البحث المتواضع...

الباحث

الشكر والتقدير

في البداية أتقدم بجزيل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل الدكتور طبرسي، على رعايته الجليلة وحرصه منذ بداية ملئ الاستمارات الخاصة بالبحث كما اني مدين بالثناء والشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور خيرالله بروين أثناء كتابتي هذه الرسالة وإشرافه ومتابعته الدقيقة لكل تفصيلاتها، وسأظل مدينا له بالعرفان والجميل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والاعتزاز إلى الزملاء في مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR في الكويت لما قدموه من خدمة وما ارفدوني به من الكتب والمصادر الأجنبية بالإضافة إلى المنشورات والمطبوعات المتنوعة الصادرة عن المفوضية والمنظمات الأخرى.

كما لا أنسى مجهود الأخوة المحامين في غرفة محامين ذي قار لما قدموه لي من عون ومساعدة جليلة لولاهم ما كانت هذه الرسالة على هذا الوجه، وجهود وتشجيع زوجتي ام الحسن وزوجتي ام محمد ودعمهن المستمر. وأخيرا أوجه شكري الجزيل لموظفي مكتبة جامعة ذي قار، والمكتبة المركزية، لما بذلوه من مساعدة و دعم داعيا الباري عز وجل أن يحفظ و يوفق الجميع لرضا الله و لخدمة المسيرة العلمية.

الباحث

المستخلص

منذ القرن الماضي، أصبحت مشكلة اللاجئين مشكلة خطيرة ومصدر قلق مهم. خلال السنوات الأولى من القرن الماضي، بسبب اندلاع حربين عالميتين ثم هيمنة الاتحاد السوفيتي على الشرق وجزء مهم من أوروبا، وكذلك تشكيل حكومات اعتبارية في مناطق واسعة من العالم و احتلال النظام الصهيوني لفلسطين، و حدوث حروب عديدة خلال سنوات عديدة من قرن الماضي و قرن الحالي؛ تحول مشكلة اللاجئين إلى مشكلة مستقرة. لكن مشكلة اللاجئين ما تزال قائمة. في غضون ذلك، تم بذل العديد من الجهود القانونية وتم الاعتراف بحقوق مختلفة للجوء واللاجئين. تتناول هذه الرسالة بعنوان حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ان نبحت حق اللجوء في الإسلام كنظام قانوني مقبول لدى مسلمي العالم والقوانين الوضعيه. وتتناول هذا الأمر في خلال ثلاثة فصول باستخدام المنهج الوصفي- التحليلي والمقارن بين الشريعة الاسلاميه و القوانين وضعيه. الهدف من هذه الرسالة هو شرح حق اللجوء في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعيه وأهميته في الكشف نهج كل من هذين النظامين القانونيين لحق اللجوء. في خلال هذه الدراسه نتناول بعديد من النتائج و اهم هذا النتائج هو حق اللجوء معترف به في الإسلام والاتفاقيات الدولية من الضمانات الأساسية التي كفلتها قواعد اتفاقيات لحماية اللاجئين هو احترام مبدأ عدم الطرد، ويترتب على ذلك نتيجة مهمة هي انه لا يجوز للدول إبعاد أو طرد اللاجئين الوافدين إلى أراضيها إذا كان في إبعادهم إلى ديارهم أو ديار أخرى خطراً يهدد حياتهم. وأن تحترم هذه الدول وبشده المبدأ الذي يقضى بعدم إعادة أي لاجئ قسراً إلى بلد يخشى فيه التعرض للاضطهاد؛ لكن الواقع العملي يبرهن أن الحكومات المضيفة أحياناً لا تحترم القواعد الدولية ذات العلاقة بهذا المبدأ، أو بحماية اللاجئين عموماً.

الكلمات المفتاحية: حق، اللجوء، النزوح، الشريعة الإسلامية، القانون الوضعي، مفوضية شؤون اللاجئين.

چکیده

از قرن گذشته، مشکل پناهندگان به یک مشکل جدی و یک نگرانی مهم تبدیل شده است. در سالهای اول قرن گذشته به دلیل وقوع دو جنگ جهانی و سپس تسلط اتحاد جماهیر شوروی بر شرق و بخش مهمی از اروپا و همچنین تشکیل دولت های خودسر در مناطق وسیعی از جهان و اشغال فلسطین توسط رژیم صهیونیستی و وقوع جنگهای فراوان طی سالهای متمادی قرن گذشته و قرن حاضر. مشکل پناهندگان به یک مشکل پایدار تبدیل شده که همچنان ادامه دارد. در این میان تلاش های زیادی صورت گرفته و حقوق مختلفی برا پناهندگان و حق بر پناهندگی به رسمیت شناخته شده است. این پایان نامه با عنوان «حق پناهندگی در شریعت اسلامی و حقوق وضعی» طی سه فصل و با استفاده از رویکرد توصیفی تحلیل و تطبیقی بین شریعت اسلامی و حقوق موضوعه به بحث در مورد حق پناهندگی در اسلام به عنوان یک نظام حقوقی مورد قبول مسلمانان جهان و قوانین موضوعه می پردازد. هدف این پایان نامه تبیین حق پناهندگی در حقوق اسلامی و قوانین اثباتی و اهمیت آن در آشکار ساختن رویکرد هر یک از این دو نظام حقوقی به حق پناهندگی است. این تحقیق به نتایج متعددی رسیده است که مهمترین آنها شامل به رسمیت شناخته شده در اسلام و قوانین وضعی شامل معاهدات بین المللی است. یکی از تضمین های اساسی که معاهدات برای حمایت از پناهندگان تضمین می کند رعایت اصل عدم عودت پناهندگان است و این اصل یک نتیجه را در پی دارد و آن این است که در صورتی که بازگردان مهاجران به موطنشان تهدید علیه آنها به حساب آید دولت ها نمی توانند مهاجران را اخراج یا به سرزمین های خود عودت دهند. کشورها ملزم به احترام کامل به این اصل هستند و هیچ پناهنده ای نباید اجباراً به کشوری بازگردانده شود که از آزار و اذیت در آن می ترسند. با این حال، واقعیت عملی ثابت می کند که دولت های میزبان گاهی اوقات قوانین بین المللی مربوط به این اصل یا به طور کلی حمایت از پناهندگان را رعایت نمی کنند.

واژگان کلیدی: حق، پناهندگی، آوارگی، شریعت اسلامی، قانون وضعی، کمیسیون امور پناهندگان.

فهرس المحتويات

المقدمة	٢١
١. بيان المساله	٢١
٢. ضرورة البحث	٢٢
٣. اهداف البحث	٢٢
٤. اسئلة البحث	٢٣
٥. فرضية البحث	٢٣
٦. الدراسات السابقة	٢٣
٧. منهجية البحث	٢٥
٨. هيكلية البحث	٢٦
الفصل الأول: المفاهيم والكلیات	٢٧
١-١. المفاهيم	٢٩
١-١-١. مفهوم اللجوء فى اللغة	٢٩
١-١-٢. مفهوم اللجوء فى الاصطلاح	٢٩
١-١-٣. مفهوم اللجوء فى الشريعة الاسلامیة	٣١
١-١-٤. مفهوم اللجوء فى القوانين الوضعیة	٣٢
١-١-٥. مفهوم الشریعة اسلامیه	٣٢
١-١-٦. مفهوم القانون الوضعی	٣٣
١-١-٧. مفهوم حماية اللاجئين	٣٣
١-١-٨. مفهوم النازح	٣٥
٢-١. الكلیات	٣٦
٢-١-١. انواع اللاجئين	٣٦
٢-١-٢-١. المطرودین	٣٦
٢-١-٢-٢. المهاجرین	٣٧
٢-١-٢-٣. المنفیین	٣٨
٢-١-٢-٤. النزوح الداخلي	٣٩
٢-١-٢-٥. الاندماج المحلي	٣٩

- ۶-۱-۲-۱. المهاجر الاقتصادي ۳۹
- ۷-۱-۲-۱. لاجئ قانوني ۳۹
- ۸-۱-۲-۱. للاجئي غير قانوني ۴۰
- ۹-۱-۲-۱. النساء المعرضات للخطر ۴۰
- ۱۰-۱-۲-۱. اللاجئون بموجب الاتفاقية ۴۰
- ۲-۲-۱. اسباب اللجوء ۴۰
- ۱-۲-۲-۱. الاضطهاد ۴۰
- ۲-۲-۲-۱. عميل الاضطهاد ۴۱
- ۳-۲-۲-۱. إعادة الاندماج ۴۱
- ۳-۲-۱. اركان حقوق اللاجئين ۴۱
- ۱-۳-۲-۱. اللجوء ۴۱
- ۲-۳-۲-۱. العفو ۴۲
- ۳-۳-۲-۱. المساعدة ۴۲
- ۴-۳-۲-۱. الكرامة ۴۲
- ۵-۳-۲-۱. شروط انقضاء الانطباق ۴۲
- ۶-۳-۲-۱. بلد اللجوء الأول ۴۳
- ۷-۳-۲-۱. الاحتجاز ۴۳
- ۸-۳-۲-۱. شروط الحرمان ۴۳
- ۹-۳-۲-۱. واجبات اللاجئين ۴۴
- ۱۰-۳-۲-۱. الحلول الدائمة ۴۴
- ۱۱-۳-۲-۱. مبدأ وحدة الأسرة ۴۴
- ۱۲-۳-۲-۱. الحماية المؤقتة ۴۴
- ۱۳-۳-۲-۱. اقتفاء الأثر ۴۵
- ۱۴-۳-۲-۱. جمع شمل الأسرة ۴۵
- ۱۵-۳-۲-۱. التسليم (تسليم المجرمين إلى دولهم) ۴۵
- ۴-۲-۱. اللاجئ في الاتفاقيات دولية ۴۶
- ۱-۴-۲-۱. اللاجئ في اتفاقية اللاجئين لسنة ۱۹۵۱ ۴۶
- ۲-۴-۲-۱. اللاجئ في اتفاقية جنيف الدولية ۱۹۴۹ ۴۶

- ۳-۴-۲-۱. اللاجئ فى اللاجئ فى الاتفاقيات الإقليمية ۴۷
- ۴-۴-۲-۱. اللاجئ فى المواثيق الأوروبية والأمريكية ۴۷
- ۵-۲-۱. اسباب النزوح الخارجية ۵۱
- ۱-۵-۲-۱. فقدان الأمن ۵۲
- ۲-۵-۲-۱. فقدان الجهاز الحكومي ۵۲
- ۳-۵-۲-۱. الحرب النفسية ۵۳
- ۴-۵-۲-۱. أسلوب هدم وتدمير البيوت وتخريب الممتلكات ۵۳
- ۶-۲-۱. اسباب النزوح الداخلية ۵۳
- ۱-۶-۲-۱. الحفاظ على الحياة ۵۴
- ۲-۶-۲-۱. الاعتبارات العائلية ۵۴
- ۳-۶-۲-۱. الخوف على الشرف ۵۵
- ۴-۶-۲-۱. الاستيلاء ونزع الملكية ۵۵
- ۵-۶-۲-۱. التضيق على مصادر العيش ۵۵
- ۶-۶-۲-۱. اللحاق بأفراد العائلة ۵۶
- ۷-۲-۱. مشكلات حماية اللاجئين والحلول المقترحة ۵۶
- ۱-۷-۲-۱. المشاكل التي تواجه اللاجئين ۵۶
- ۲-۷-۲-۱. المشاكل العامة للاجئين ۵۶
- ۳-۷-۲-۱. الظروف الخاصة باللاجئين ۵۹
- ۴-۷-۲-۱. الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل اللاجئين ۶۲

الفصل الثاني: الحماية الشرعية الاسلاميه والقوانين الوضعى للاجئين ۶۵

- ۱-۲. موقف الشرعية الاسلامية فى حماية اللاجئين ۶۷
- ۱-۱-۲. شرعية حق اللجوء ۶۷
- ۲-۱-۲. حقوق اللاجئين فى الشرعية الاسلامية ۶۹
- ۱-۲-۱-۲. الحق فى دخول دار الاسلام والاقامة فيها قدر الحاجة او المصلحة ۷۰
- ۲-۲-۱-۲. حفظ الدين ۷۰
- ۳-۲-۱-۲. حفظ النفس ۷۰
- ۴-۲-۱-۲. حفظ العقل ۷۰

- ۷۰ ۵-۲-۱-۲. حفظ العرض
- ۷۱ ۶-۲-۱-۲. حرية التنقل والتمتع بالمرافق العامة
- ۷۱ ۷-۲-۱-۲. الحق في السكن الملائم
- ۷۱ ۸-۲-۱-۲. الحق في الملكية
- ۷۱ ۹-۲-۱-۲. حقه في التعامل
- ۷۲ ۱۰-۲-۱-۲. الحق في البر به ودفع الاعتداء عنه
- ۷۲ ۱۱-۲-۱-۲. الحق في الحرية الشخصية
- ۷۲ ۳-۱-۲. حق اللاجئ في الارث
- ۷۲ ۱-۳-۱-۲. الحق في عدم اعادته الى دولة الاضطهاد
- ۷۲ ۲-۳-۱-۲. الحق في الحماية حتى ان يبلغ مأمنه
- ۷۴ ۲-۲. موقف التشريعات الوضعية لحماية اللاجئين (الوسائل القانونية)
- ۷۴ ۱-۲-۲. المواثيق الدولية الخاصة بحماية اللاجئين
- ۷۴ ۱-۱-۲-۲. المواثيق التي صدرت عن الأمم المتحدة
- ۸۰ ۲-۱-۲-۲. المواثيق التي صدرت عن الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقا)
- ۸۱ ۳-۱-۲-۲. مجلس أوروبا
- ۸۲ ۴-۱-۲-۲. منظمة دول أمريكا وتتمثل بالإعلانات الآتية
- ۸۲ ۲-۲-۲. الاتفاقات الاقليمية الخاصة بحماية اللاجئين
- ۸۲ ۱-۲-۲-۲. الإفريقية (معاهدة منظمة الوحدة الإفريقية)
- ۸۳ ۲-۲-۲-۲. الأوروبية
- ۸۴ ۳-۲-۲-۲. أمريكا اللاتينية
- ۸۴ ۳-۲-۲. دور الدساتير الوطنية في حماية اللاجئين
- ۸۵ ۱-۳-۲-۲. حماية اللاجئين في القانون العراقي
- ۸۵ ۲-۳-۲-۲. قانون اللاجئين السياسيين رقم (۵۱) لسنة ۱۹۷۱
- ۸۹ الفصل الثالث: اشخاص حماية اللاجئين
- ۹۴ ۱-۳. حماية اللاجئين في العالم الاسلامي
- ۹۸ ۱-۱-۳. الانضمام إلى مواثيق اللاجئين ووضع أطر الحماية وبناء القدرات
- ۹۹ ۲-۱-۳. انعدام الجنسية

- ۳-۱-۳. التعاون الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات ۱۰۰
- ۳-۱-۴. تحتاج الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مزيد من الدعم ۱۰۰
- ۳-۱-۵. محاولة إيجاد حلول دائمة ۱۰۰
- ۳-۱-۶. مناقشة قضية الهجرة وتصاعد بواعث القلق الأمنية ۱۰۱
- ۳-۲. دور موظفي حقوق الانسان في حماية اللاجئين ۱۰۱

الخاتمة ۱۰۹

۱. الاستنتاجات ۱۰۹
۲. التوصيات ۱۱۰

المصادر والمراجع ۱۱۵

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمدا وآله وصحبه أجمعين.. وبعد.

في هذه المقدمة يمكن إيجاز المواضيع التالية والتي تعتبر مادة البحث وهي (بيان الموضوع، مشكلة البحث، السؤال الاساسي، الاسئلة الفرعية، فرضية البحث، اهداف البحث، الدراسات السابقة، منهجية البحث، واخيرا خطة او هيكلية البحث) وعلى النحو التالي:

١. بيان المساله

يتناول موضوع البحث حق اللجوء كحق من حقوق الانسان الاساسية في اطار الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي. إن من الإجحاف وصف ظاهرة اللجوء زمنيا بالحديثة خاصة وان معظم المفكرين يتحدثون عن اللجوء وكأنه ظاهرة جديدة أبصرت النور في الخمسينات من القرن الماضي بعد إبرام الاتفاقية الخاصة باللاجئين عام ١٩٥١ وذلك نتيجة للحرب العالمية التي ظهرت، والحقيقة أنها ظاهرة قديمة قد مورست على الصعيد الداخلي ضمن المجتمع الواحد تحت مفهوم النزوح خوفا من السلطة الحاكمة ضد الطبقات المحكومة أو من فئة كبيرة ضد فئة قليلة أو العكس.

ففي اطار الشريعة الاسلامية فقد داعى الشارع المقدس الى الحفاظ على قدسية الحق في الحياة والحفاظ على ارقى مستوى من الكرامة الإنسانية. اما على صعيد القانون الوضعي، فقد اصبحت ظاهرة اللجوء ظاهرة عامة وذلك نتيجة للحروب والصراعات الدولية والاقليمية والنزاعات العرقية والطائفية التي تؤدي الى هروب العديد من البشر الى اماكن اكثر امانا واستقرارا، حفاظا على الحق في الحياة والحصول على اقل ما يمكن من الكرامة الانسانية، الامر الذي ادى الى تظافر الجهود الدولية للخروج بصياغة اتفاقات دولية واقليمية ومعاهدات للحد من هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها للحفاظ على سلامة وكرامة اللاجئين.

يتناول هذا البحث تعريف اللجوء السياسي، وبيان حكمه، وضوابطه، وبعض آثاره في الفقه الإسلامي والقانون الدولي؛ لتسليط الضوء على أهم معالم التشريعات الدولية في هذه المسألة، مع بيان سبق الشريعة الإسلامية في الاهتمام بهذه الحاجة الإنسانية بقرون عديدة، من خلال النصوص الشرعية، والقواعد الكلية، والاجتهادات الفقهية. والجوء السياسي في القانون الدولي. هو: الحماية التي تمنحها دولة لفرد طلب منها هذه الحماية عند توافر شروط معينة، ويقابل اللجوء السياسي في القانون الدولي (عقد الأمان) في الفقه الإسلامي، مع تباين في بعض أسبابه وشروطه وآثاره. وقد قرر فقهاء القانون الدولي أن اللجوء السياسي حق كفلته التشريعات الدولية، وحثت عليه، ودافعت عنه، وفي القانون الدولي

حماية اللاجئين مسؤولية الدول، طبقاً لاتفاقية ١٩٥١م وبروتوكول ١٩٦٧م، ويرى فقهاء القانون الدولي أن حق حماية اللاجئين ملزم لجميع الدول، ولو لم تكن أطرافاً في المعاهدات الدولية التي أقرته، أما الفقه الإسلامي: فإنه يقرر بأن منح حق اللجوء لغير المسلم ليس قاصراً على الدولة فقط، بل هو حق ثابت لرئيس الدولة ونوابه وآحاد المسلمين المكلفين من الرجال أو النساء. ويتفق القانون الدولي مع الفقه الإسلامي على ضرورة استيفاء الشروط والمعايير الخاصة بوضع طالب الأمان وحق اللجوء السياسي، بحيث يكون اختلال بعض تلك الشروط مانعاً من منحه ذلك الحق. كما يتفق كل من الفقه الإسلامي والقانون الدولي على أن رجوع اللاجئين بإرادته إلى البلد الذي تركه ليقيم فيه يرفع عنه صفة اللاجئ، بحيث لا يتمتع بالآثار المترتبة على ذلك، إلا أن الفقه الإسلامي يقرر أن رفع الأمان يكون في حق اللاجئ وحده، دون ماله أو أهله ما داموا باقين في دار الإسلام. ومن آثار اللجوء السياسي: التجنس بجنسية بلد اللجوء، والأصل أن تجنس المسلم بجنسية دولة غير مسلمة: الحرمة؛ لما في ذلك من محظورات شرعية، ويستثنى من ذلك حالات الضرورة والحاجة الملحة التي يتوقف عليها تحصيل بعض المصالح المعتبرة شرعاً. كما أن من آثار اللجوء السياسي: الدخول في الخدمة العسكرية، والأصل فيه الحرمة في حق المسلم اللاجئ في الدول غير الإسلامية؛ لما في ذلك من محظورات شرعية، ويستثنى من ذلك حالات الضرورة والحاجة الماسة التي تسوغ ذلك، من باب درء أعظم المفسدين بأدناهما، كما لا يجوز للمسلم أن يقاتل المسلمين مع الكفار، وإن أكره على الخروج لحرب المسلمين فعليه ألا يستعمل سلاحه ضدهم، ويحتال لذلك ما أمكنه ذلك، ولو بأن يستسلم للمسلمين.

٢. ضرورة البحث

تنصب مشكلة البحث على الحق في اللجوء كمشكلة وظاهرة قديمة وحديثة ومعقدة في آن واحد. ففي الوقت الذي اخذت به حيزاً من اهتمام الشرائع السماوية السابقة لطلوع فجر الاسلام، وما ان بزغ فجر الاسلام حتى حظيت باهتمام الشارع المقدس الذي وضع الخطوات والحلول الاساسية للتعامل معها، فقد اصبحت من باب اخر كمشكلة انسانية معاصرة حظيت باهتمام القانون الدولي الانساني كونها تتعلق بالكرامة وحق الحياة. وبالتالي فان حماية اللاجئين تتطلب مشاركة جماعية من جميع اعضاء المجتمع الدولي، حيث ترتبط بالعهود والمواثيق الدولية.

٣. اهداف البحث

ان من اهم الاهداف الرئيسية للبحث واولها، هو اعتبار الحق في اللجوء من الحقوق الانسانية (الشرعية والقانونية) التي يجب احترامها وحمايتها.

۴. اسئلة البحث

السؤال الرئيسي

ما هو موقف الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي في حق اللجوء؟

الأسئلة الفرعية

وتتفرع عن هذا السؤال الاساسي بعض الاسئلة الفرعية والتي من اهمها:

۱. كيف يتم حماية الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعي للاجئين؟

۲. ماهي المفاهيم المتعلقة بحق اللجوء؟، كيف تتم الحماية الشرعية والقانونية للاجئين؟، وكذلك ما هو موقف الشريعة

الاسلامية في حق اللجوء؟

۵. فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث الاصلية من خلال معرفة موقف الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية من حق اللجوء كحق من الحقوق الانسانية المقدسة، والذي يهدف الى حماية حياة اللاجئين والحفاظ على كرامتهم. يتم ذلك عن طريق الامتثال لنصوص وتعاليم الشريعة السمحاء، وكذلك الوسائل القانونية المتمثلة بالاتفاقيات (الدولية والاقليمية الخاصة بحق اللجوء)، بالإضافة الى النصوص الدستورية الوطنية للدول والتي تعبر عن موقف التشريعات الوضعية لحماية اللاجئين.

۶. الدراسات السابقة

رغم انه لا توجد دراسات سابقة مباشرة في خصوص بحثنا المقترح هذا، ولكن هناك العديد من البحوث والدراسات السابقة المرتبطة ارتباطا عاما والتي تناولت البحث وتطرق الى بشيء من الاجاز، وهي على سبيل المثال لا الحصر؛

۱. احمد، ابو وفا، حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية و القانون الدولي للاجئين، (۲۰۰۹)، يتكون هذه الدراسة عن ستة فصول. في الفصل الاول يبحث حول شروط منح الملجاء في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي و في فصل الثاني يبحث حول المبادئ التي تحكم حق اللجوء في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي و في فصل الثالث يبحث حول أنواع الملجاء في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي و في فصل الرابع يبحث حول الوضع القانوني للاجئ في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي و في فصل الخامس يبحث حول عوارض حق الملجاء في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي و في فصل السادس يقوم بالمقارنة بين الشريعة الاسلامية و القانون الدولي بخصوص حق اللاجئين.

٢. صلاح الدين طلب فرج، حقوق (اللاجئين) في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، (٢٠٠٩)، هذا البحث فيما إذا كان اللاجئين يتمتعون بحقوقهم وفقاً لما جاءت به الشريعة الإسلامية والإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان؟ أم لا؟ ويتأني ذلك بدراسة تعاليم الشريعة الإسلامية وأحكامها؛ للنظر في موقفها من قضية اللاجئين وحقوقهم، وأيضاً عدم تمتع اللاجئين بحقوقهم وفقاً لما جاء في: الإعلانات والاتفاقيات الدولية؛ وذلك بسبب إهمال كثير من الدول والأنظمة لقضية اللاجئين؛ أو تأمرها على هذا الحق في بعض الأحيان؛ أو لنقص الوعي من لدن اللاجئين أنفسهم بحقوقهم التي نصت عليها الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. وحتى يخرج البحث بالنتيجة المرجوة منه؛ فقد تناولت فيه مفهوم اللجوء في القرآن الكريم والسنة النبوية، وبينت بعض صور اللجوء في العصور القديمة، ثم بينت أسباب اللجوء في الشريعة والقانون، ثم انتهيت إلى بيان حقوق اللاجئين، والأمور التي ينتهي بها اللجوء في (الشريعة والقانون) بشيء من التفصيل.

٣. الداودي، احمد، عدم الإعادة القسرية في ظل الشريعة الإسلامية والقانون الدولي: نحو إطار متكامل للحماية، (٢٠٢٣)، من خلال هذه المناقشة الموجزة يظهر أن مبدأ عدم الإعادة القسرية كان قانوناً معمولاً به في الثقافة العربية قبل الإسلام وكذلك في ظل الشريعة الإسلامية لأكثر من ١٥ قرناً. وعلى الرغم من وجود اختلافات جلية بين مفهوم الأمان وفق الشريعة الإسلامية ومبدأ عدم الإعادة القسرية حسب ما ورد في مصادر مختلفة في القانون الدولي، يظل وجه التشابه الأكثر أهمية هو وجود مفهوم عدم الإعادة القسرية الأساسي في مجالي التشريع؛ الذي يقضي بعدم جواز تسليم شخص تكون حياته وحيثته معرضتين للخطر إلى جلاده.

٤. البدر، اسراء، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين - دراسة مقارنة، (٢٠١٠)، في بداية الكتاب هناك تقديم للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «انطونيو جوتيرس»، يتكلم فيها عن الكتاب فيقول لقد أوضح المؤلف كيف كان كرم الإسلام للاجئين ولو كانوا من غير المسلمين ومنع إكراههم على تغيير معتقداتهم وعدل معهم ولم يقبل انتقاص حقوقهم، ثم يقول «جوتيرس» انه في وقتنا الحالي نجد أن الغالبية العظمى من اللاجئين على مستوى العالم هم من المسلمين وهذه حقيقة راسخة في وقت تزايد فيه حدة التعصب شتى أشكاله العرقية والدينية في العالم ويعتبر «انطونيو» هذا الكتاب دراسة قيمة تقارن بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية فيما يخص قضايا اللاجئين واللجوء والهجرة والتهجير ألقسري موثقاً بالأمثلة التاريخية الواقعية والنصوص القرآنية الكريمة وهناك تقدمتين أخيرين للاميين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأخرى لرئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٥. خالد الوليد، ربيع، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي (دراسة مقارنة)، (٢٠٢١)، يتناول هذا البحث تعريف اللجوء السياسي، وبيان حكمه، وضوابطه، وبعض آثاره في الفقه الإسلامي والقانون الدولي؛ لتسليط الضوء على أهم معالم التشريعات الدولية في هذه المسألة، مع بيان سبق الشريعة الإسلامية في الاهتمام هذه الحاجة

الإنسانية بقرون عديدة، من خلال النصوص الشرعية، والقواعد الكلية، والاجتهادات الفقهية و ينتج البحث الى زايد عدد اللاجئين الفارين من بلادهم بسبب الاضطهاد والفقر يمثل أزمة إنسانية تستوجب اهتماماً دولياً وتضافراً للجهود لاحتوائها.

٦. عبد العزيز بن محمد عبد الله السعوي، (٢٠٠٧)، حقوق اللاجئين بين الشريعة و القانون دراسة تحليلية مقارنة، ينتج هذه الدراسة على ليس ثمة شك أن مبدأ اللجوء في الشريعة الإسلامية يسمو على مبدأ اللجوء في القانون الدولي من ناحية المصدر، ذلك أن مصدره في الشريعة الإسلامية هو الله، ومن هنا يتحقق السمو لهذا المصدر الذي يسمو بالتالي على آل عقل بشري، وهو ما يجعل لمبدأ اللجوء في الشريعة الإسلامية ميزة لا تتحقق بأي حال من الأحوال لأي قوانين دولية أو تنظيمات بشرية.

و تختلف دراستنا مع دراسات سابقة هو انه دراستنا يبحث حول حق اللجوء بدل من حق اللاجئين وهذا جهه جديده في دراستنا.

٧. منهجية البحث

اما في مجال منهج البحث فيمكن القول تم اعتماد ما يلي:

المنهج الوصفي: في وضع وصف تفصيلي لمشكلة أو ظاهرة اللجوء عن طريق الملاحظة والمراقبة، ويهدف بشكل أساسي لفهم ظاهرة اللجوء وتحديد أسبابها.

المنهج القانوني التحليلي: لقد اعتمدنا هذا المنهج كذلك، من اجل استعراض وجمع آراء بعض الدساتير والقوانين الوطنية المتعلقة بموضوعات البحث وتحليلها والمقارنة بينها.

المنهج التركيبي: في ظاهرة مهمة وخطيرة كظاهرة اللجوء سيكون الاعتماد على المنهج التركيبي من المنهجين الوصفي والتحليلي أكثر اهمية في معرفة ودراسة اسباب ظاهرة اللجوء، وتحديد المشاكل التي يعاني منها اللاجئ وبالتالي الوصول الى الحلول المقترحة لمعالجة تلك المشاكل.

منهج تجميع المعطيات: تم اعتماد المنهج التجميعي كأسلوب من اساليب البحث العلمي التي تعتمد على المهارة في جمع المعلومات عن ظاهرة اللجوء كظاهرة قديمة وغير حديثة وردت في العديد من الكتب وتم التطرق اليها في العديد من الابحاث والرسائل وعلى صفحات الانترنت.

منهج مقارنة: تم اعتماد المنهج المقارنة بين الشريعة الاسلاميه و القوانين وضعيه في بحث حول حق اللجوء.



۸. هيكلیة البحث

هذه الرسالة الموسومة بعنوان حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي على حسب نظام الجامعي في جامعه الاديان و المذاهب يتكون من مستخلص و مقدمه و ثلاث فصول و الخاتمه. المقدمه يتكون من ثمانية رؤوس (يشتمل على بيان المساله و الاهميه البحث و اهداف البحث و الاسئلة البحث و فرضيات البحث و دراسات سابقه و منهجيه البحث و هيكليه البحث) و بعد المقدمه نتناول الى الفصول. في الفصل الاول الموسومه بعنوان مفاهيم و الكليات نبحت حول المفاهيم الهامه و الكليات العامه في مبحثين. السبب لوجود هذا الفصل و مباحثها في هذه الدراسه هو وجوب التعارف القارئین و تقريب الازهان القارئین و الباحث بخصوص معاني الكلمات و الخلفيات المكنونه في هذه الدراسه و دور هذا الفصل في الدراسه هو مفتاح للدخول في الفصول و المباحث الرئيسيه. و بعد هذا الفصل ننتقل الى فصول الرئيسی. في فصل الثاني الموسومه بعنوان الحماية الشرعية والقانونية للاجئين نبحت حول موقف الشريعة الاسلاميه في حماية اللاجئين و شرعية حق اللجوء و حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلاميه و موقف التشريعات الوضعيه لحماية اللاجئين و المواثيق الدولية الخاصة بحماية اللاجئين و الاتفاقات الاقليمية الخاصة بحماية اللاجئين و دور الدساتير الوطنية في حماية اللاجئين و في فصل الثالث الموسومه بعنوان اشخاص حماية اللاجئين نبحت حول حماية اللاجئين في العالم الاسلامي و دور موظفي حقوق الانسان في حماية اللاجئين و في الخاتمه نقوم ببيان النتائج والتوصيات.